

مرحلة قال المصنف: وقد وثق في ركبت سبعاً كبيرة في مرحلة واحدة فزوده قلت  
ولعل عدل الخطر الذميمة وما دخل اليا والسعي والاحوال الدينية والفضائل الدينية  
كبائر معنوية صافية فان حسناً البارزاً مستحقاً من الجوار والافاق كما سبقت كبيرة  
في مرحلة واحدة من الحاشية العادية من طواف في الزمان فكيف يتصور في المصنف الاعيان  
ثم كانت في حاشية المصنف ان المراد بترك اداء الصلوة مع جماعة ما في الجرح من ترك اداء  
الصلوة جماعة فلانما تركت سبعاً كبيرة وقال صلى الله عليه وسلم ترك الصلوة عن وقتها مثل هذا  
انتهى والعهد في رواية الحديث على ما قلنا ولا شك ان اتم الصلوة عن وقتها اعظم  
وزوا من ترك الصلوة جماعة بلا شبهة ثم كثر من افعال النساء يصلون فوق الدابة غير العذار  
المسوفة خوف الظن والسبع او كون الدابة جرحاً لا يقدر على زولها وكروها الموعود  
وانه يضره معين وانما كونها عاثة من ان كمالين لم يرضوا بذلك فلهذا في وقتهم وجعلهم  
فمعتد عنهم في كونهم فانه يجب عليهم ان يشرطوا معهم مع انه يتحقق على شرطهم فانه من  
الاحوال الضرورية من الاحوال الاجزئية فلا عذر لاحد في ترك شيء منها ولا اباؤها  
**فصل** في مواعيد وجوب الحج واعذار سقوطه في اداءه بنفسه منها في الموانع الصا  
اي كون نصيبا اصبته من اهل التمييز او غيره والرق اي ولو نوع منه والجنون اي تطيق  
والهتة بتحتين اي في نوع من الجنون والمواساة اي قبل اذراك الموت والكفر اي بانواعه وكذا الخ  
علا ما صرح به في كبرى هذه النسخ كلها في مواعيد وجوب الحج بنفسه اتفاقاً  
ولهذا اعتبر اجابة بقوله وفي عدم من الطريق ومنه الحج والامة اليك اي في صحة  
الحج اي في عدم حجهم او اذبح المرأة وحسب اي في عدم الحج بانواعه واخذ الحفارة في الحج  
وتنزلت الى جرة امير الطريق والمكس اي الظلم والعسور الذي المشروعة اختلاف في حفظ وجود  
هذه النسخ كلها في مواعيد وجوب الحج والاداء ولا يسقط اي في وجوب حج ممالك  
المال اي بصحتها وكذا بالاسهام اي اذا انعلق بالوجوب وقوت القدرة اي بعد تحققها اتفاقاً

في مواعيد وجوب الحج  
في مواعيد وجوب الحج  
في مواعيد وجوب الحج  
في مواعيد وجوب الحج

اي في

اي في مواعيد وجوب الحج بنفسه وكثيراً ما يروي في **الركن الثاني**  
وهي تسعة وهي الاحكام وقد تقدم في الكلام والاحكام لان من شرط صحة الحج كالحج في وقت  
الصلوة ولا يصح المشروط بكون الشرط وارثان وهو المصنف في طواف القدوم والسعي فذلك  
وكذا في وقوع الوقوف والطواف واسما لها في اوقاتهما والتمسك اي اعتبار الوقوف في كل ركعة  
والنبح وكذا التيميم اي بين ماله عليه يصح من غير تيميم نيابة والعقل لكن يصح من الغول  
نيابة ايضا في اسيان، ومباشرة الافعال اي التيميم والاركان والواجب بنفسه من غير نيابة  
الا بعد راي وبعض الافعال وعدم ايجاع اي بعد الاحكام قبل الوقوف والاداء اي اداء الحج  
من تمام الاحكام اي في غير تأخير السنة اية فلا يصح الحج من كافر اي لا يفسد ولا ينافى الاحكام  
اي الصلوات والاجزاء التي منها شرط الطرف اي طواف القدوم والسعي اي في كل سنة  
يختلف الاحكام فانه يصح قبلها كغيره ولا الوقوف في يوم عرفه في الزوال  
ولا بعد اي بعد يوم عرفه وهو العاشرة من الزوال من الاضحية كاستياد ان الله  
وهو استئنا من الحج التمسك ولا يصح طواف الزيارة وكذا طواف الوداع قبل يوم النحر ويحبه  
اي يصح طواف الزيارة بعد ايام النحر كنيابة فيها بعد التحقيق في خلافا لعنه  
والتمسك بالسجد ولو سجد لظهور السعي والسعي وعزات اي الوقوف وزواله الى الحج والبيت  
والوقوف ومعنى اي الحج والحج والتمسك فلا يصح مني في افعال اي في حال الحج كمن ادواها  
ارسته في غير اختصاص اي في ما كنها ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف اي ولو كان يجب عليه  
اتمامه وقضاؤه ولا ادائه ولا يصح اداء الحج باجرام القانت اي الحج بان فاته الوقوف  
في الثانية اي السنة الثانية بل يجب عليه ان ياتي بافعال العمرة لذلك الاحكام ويحلل منه ثم في العا  
القبيل ياتي باجرام محمد والحج واما غير التيميم اي من الصغار فلان يصح منه مباشرة اي مباشرة العلم  
والطواف بما يصح الدينية كل يصح منه الا تحقق نيابة كالتوقف في كل الحجون وتصح اي  
المباشرة في ولها اي بان ينوي عنهما ويغيب عنها فيما يجز اعن مباشرة كالسعي والتمسك وكذا

Copyrighted material